شرح المنهج المنتخب إلى قواعد المذهب

لأبي العباس أحمد بن علي المنجور الفاسي

المتوفى سنة 995 هـ

دراسة و تحقيق:

د. عبد الله السفياني

تقديم:

العلامة الدكتور محمد الروكي

الجزء الأول

الطبعة الأولى 1432هـ/2010 م

دكتوراه الدولة في أصول الدين

دراسة وتحقيق : د. عبد الله السفياني

الطبعة الأولى : 1432 هـ - 2010 م

رقم الإيداع القانوني: 2010MO1818

طبـــع: مطبعة أميمـة – فـــاس

حقوق الطبع محفوظة للمحقق

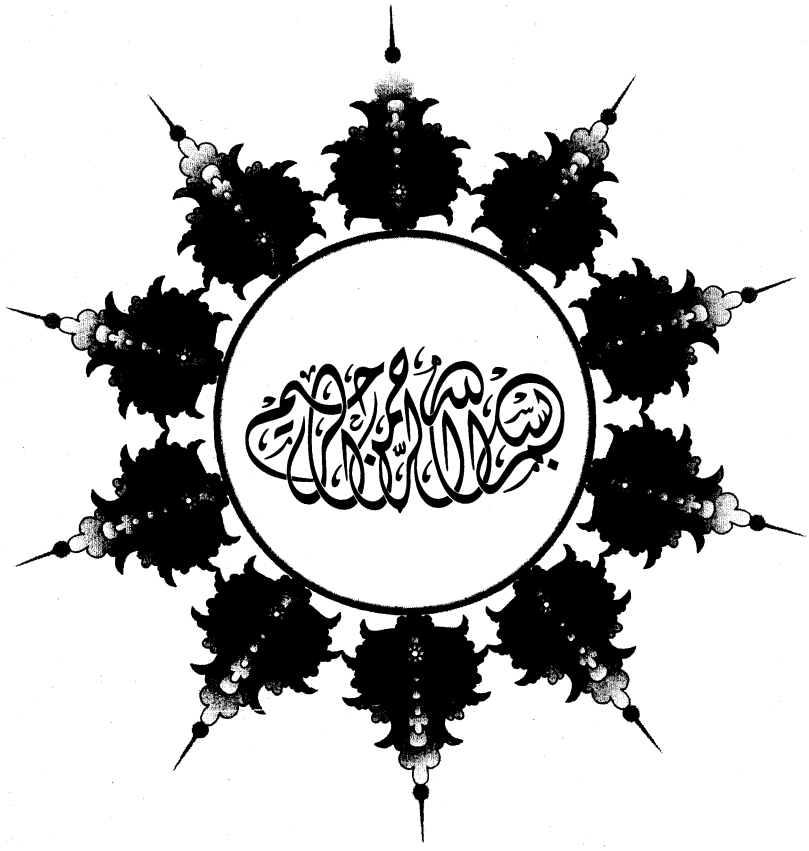
بسم الله الرحمن الرحيم

إني رأيت أنه لا كتب
أحد كتاباً في يومه إلا قال في
غده لو غير هذا لكان حسن،
ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو
قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك
هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم
العبر، وهو دليل على استيلاء النقص
على جملة البشر...

العماد الإصفهاني

إهداء

إلى الذين قال الله فيهما :

﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوٓاْ إِلاَّ إِيَّاهُ

وَبِالْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰناً ﴾

وإلى من عمل وأسهم في تربيتي وتعليمي :

معلمي وأساتذتي وشيوخي

أقدم إليهم جميعا هذا الجهد المتواضع

تقديم بقلم :

العلامة الأستاذ الدكتور محمد الروكي حفظه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد: فإن منظومة العلامة الرقاق التجيبي الفاسي المسماة "**بالمنهج المنتخب إلى قواعد المذهب**"، من أجمع ما نظم في القواعد الفقهية عند المالكية، جمع فيها أشهر قواعد المذهب وأكثرها تداولا فيه، وضمنها كثيرا من الفروع الفقهية الموضحة، المؤكدة لوجه قاعديتها، والمنظومات كما هو معلوم - تحتاج إلى شرح يفصل مجملها، ويبين مبهمها، ويوضح ما غمض فيها مما كان إيراده على سبيل الإشارة والتلميح... وقد قيض الله لهذه المنظومة الفريدة شروحا قيمة نافعة، أجودها وأوسعها: **شرح العلامة أبي العباس أحمد بن علي المنجور الفاسي ت995هـ** الذي أجاد وأفاد، وأبدأ وأعاد، وحلّق في سماء الفقه وتغلغل في قواعده وضوابطه وفروعه ومسائله الدقيقة ولاسيما التي وقع فيها الخلاف بين علماء المذهب، فعرضها وقررها أجود تقرير، وحررها خير تحرير، وربط فيها الفروع بأصولها، والجزئيات بكلياتها، والأقوال بأصحابها، فجاء شرحا ضافيا شافيا، شيقا قيما، لا يمل قارئه، ولا ينفصل عنه إلا باستيعاب قاعدة، أو تحصيل فائدة.

وقد كان هذا الشرح - فيما مضى - مقصورا في التداول والانتفاع به على أيد معدودة، وجهات محدودة، ممن تمكن من الحصول على طبعته الحجرية، أو العثور على أصل من أصوله الخطية، حتى قيض الله له الدكتور عبد الله السفياني الذي قام بتحقيقه تحقيقا علميا جيدا، اعتنى فيه بالنص عناية جيدة، وقابل فيه بين النسخ مقابلة أمينة دقيقة، وعزا النقول إلى مظانها ومحالها، وخرج الأحاديث وردها إلى أصولها، ووضح في الهوامش ما يحتاج إلى توضيح من شروح لغوية، وبيان لمسائل علمية، وتراجم لأعلام وأئمة، وغير ذلك مما يقدم للقراء مفاتيح لهذا الشرح تمكنهم من الوصول إلى الغاية، فجاء التحقيق قيما

مفيدا، حرص فيه الدكتور السفياني على إخراج النص كما أراده صاحبه، ولم يأل جهدا في خدمة هذا النص وتقريبه للقراء وتيسير النظر فيه والاستفادة منه. فالمكتبة الفقهية تنتظره غاية الانتظار ولا يؤثر في ذلك كونه مسبوقا بتحقيق آخر قام به الباحث محمد الشيخ محمد الأمين ونشره سنة 2003م، فإن التحقيقين يتكاملان ولا يتزاحمان لأن كل منهما عمدة فيما سد من الثغرات وقوم من المعوج وأصلح من المختل وصوب من الخطأ... فلا غنى لأحدهما عن الآخر عند القراء فالرجوع إليهما والاستعانة بهما من تمام النعمة. وبالله تعالى التوفيق.

أ.د محمد الروكي
أستاذ بجامعة محمد الخامس بالرباط،
- خبير أول بمجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة.

مقدمة المحقق

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الذي سخر لهذا الدين حماة، فكان الكتاب في صدورهم محفوظا، والشرع في قلوبهم مخطوطا، والصلاة والسلام على محمد المحمود كلما خط بقلم، وكتب بعود، وعلى آله وأصحابه الغر الميامين.

أما بعد : فلا خفاء على ذوي العقول السليمة، والطباع المستقيمة، أن من أولى ما تصرف فيه الأوقات الشريفة، والأعمار النفيسة، هو الاعتناء بالعلوم الشرعية والتدبر فيها، لأنها وسيلة إلى السعادة الدينية والدنيوية.

ومن أشرف العلوم بعد علم التوحيد وأعلاها منزلة، وأعمها فائدة الفقه الإسلامي وأدلة الأحكام، مصداقا لقوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ ﴾[1]، وعملا بقوله ﷺ: "من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين"[2] ومن أجل أنواعه معرفة القواعد الفقهية التي تعد إحدى أكثر أقسامه باعتبارها دعامة للفقه، وطرائق الاستنباط والتخريج ،وحاجة كل فقيه إليها ماسة، عبر عن ذلك الإمام القرافي[3] بقوله : «وهذه القواعد مهمة في الفقه، عظيمة النفع، وبقدر الإحاطة بها يعظم قدر الفقيه ويشرف، ويظهر رونق الفقه ويعرف، وتتضح مناهج الفتاوى وتكشف، فيها تنافس العلماء، وتفاضل الفضلاء، وبرز القارح على الجذع، وحاز قصب السبق من فيها برع، ومن جعل يخرج الفروع بالمناسبات الجزئية دون القواعد الكلية تناقضت عليه الفروع واختلفت، وتزلزلت خواطره فيها واضطربت، وضاقت نفسه لذلك وقنطت، واحتاج إلى حفظ الجزئيات التي لا تتناهى، وانتهى العمر ولم تقض نفسه من طلب مناها؛ ومن ضبط الفقه بقواعده استغنى عن حفظ أكثر الجزئيات لاندراجها في الكليات، واتحد عنده ما تناقض عند غيره وتناسب، وأجاب الشاسع البعيد وتقارب، وحصل في أقرب الأزمان وانشرح صدره لما أشرق فيه من البيان، فبين المقامين شأو بعيد، وبين المنزلتين تفاوت شديد».

---

[1]- سورة التوبة، الآية: 122.

[2]- أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب: "من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين"، رقم: 71، ومسلم في الزكاة باب النهي عن المسألة رقم: 1037.

[3]- الفروق 3/1

وقد قيض الله عز وجل لهذا الفن رجالا لهم إمامة في هذا الشأن، فألفوا في ذلك المصنفات الجياد، والمؤلفات الماتعة، ومن هؤلاء: الإمام المنجور، المحقق النظار، القليل الأشباه في التحقيق والأنظار، الذي ألف كتابه النفيس: « شرح المنهج المنتخب إلى قواعد المذهب»، فهو من أهم المصادر الأساسية، وفي مصاف كتب القواعد الفقهية، حتى قال صاحب المنهج إلى المنهج[1]: « وليعلم الواقف عليه أن شرح المنجور لا يأتي الزمان بمثله». ولله در من قال:

كتاب يحتوي جمل السرور ♣ ويكسو القلب أنواع الحبور

به أنس الوحيد إذا تخلى ♣ بلوعته وبالدمع الغزير

[1]- ص : 19.

أسباب اختيار الموضوع

هناك أسباب جمة حفزتني ودفعتني إلى خدمة هذا العلق النفيس وتحقيقه تحقيقا علميا أكاديميا منها:

أولا: إحياء التراث المغربي والكشف عنه في بطون الخزانات المغربية المترامية الأطراف، والتنقيب عنه في خبايا المصادر والفهارس، والبحث عنه في ثنايا المجاميع، هو أمانة تقع على عاتق الباحثين، فبلدنا فيه كنوز من الفكر قد سطرت في كتب وأوراق كان حظ الأرضة منها حظ الأسد، كنوز طالما غشيت في جمعها الأبصار، وطالما تآكلت في كتابتها الأصابع، فجدير بنا أن نخرجها إلى الوجود من رفوف المكتبات.

ثانيا: إن ما شدني إلى تحقيق هذا الكتاب دون غيره إحاطته بالقواعد الفقهية،ومدار المتأخرين عليه.

ثالثا: ميولي إلى الاعتناء بأعظم ثروة خلفها لنا سلفنا الصالح وهي الثروة الفقهية، لأنها تشكل منهاجا يهيمن على أفعال المكلفين، ويبين لهم الطريق الصحيح في العبادات والمعاملات وفي كل شؤون الحياة.

رابعا: عدم عناية الباحثين بالإمام المنجور وتجاوزه إلى الاهتمام بتلامذته، فحق علينا أن نقوم بدراسة لحياته مع تحقيق كتابه، لأنه عند ذكر الصالحين تتنزل الرحمات.

خامسا: الحاجة الملحة إلى تحقيق الكتاب تحقيقا علميا أكاديميا، وإخراجه إلى عالم الانتفاع.

هذه أهم الأسباب التي دعتني إلى الاهتمام بهذا الشرح الجليل وإخراجه محققا، سدا للثغرة، وتداركا للنقص، واستكمالا للمراد.

ولما سجلت هذا الموضوع في قسم الدكتوراه بكلية أصول الدين، وقطعت فيه أشواطا مهمة، فوجئت بأن أحد الباحثين بالمملكة العربية السعودية قد حقق هذا الكتاب، مما جعلني أتريث وأستشير ثلة من أهل العلم والمعرفة المتخصصين في هذا المجال، فأشاروا علي بمواصلة البحث في الموضوع معللين ذلك بأن البحث خارج الوطن، والسبق للوطن الذي هو مغرس شبابي ومعطني، وأن المنجور لا ينجره إلا المغاربة على حد قول أستاذي حمد بن حماد المشرف على البحث الآنف الذكر.

فشجعني ذلك على مواصلة العمل، والتنقيب على الكتاب المحقق حتى لا يكون عملي تكرارا لما قام به غيري، ومحاولة الاستفادة ممن سبقني، فيسر الله لي العثور عليه بواسطة الأخ الأستاذ: محمد خالد جزاه الله خيرا.

وبعد الاطلاع على البحث والنظر فيه وجدت أن المحقق أصاب في بعض المسائل، وغفل عن كثير.

وهذا يؤكد القول السابق بأن المنجور لا ينجره إلا المغاربة.

ولا بأس أن أذكر بعض القصور الذي وقع فيه المحقق :

1) اعتماده على خمس نسخ فقط، واستبعاده نسخة: -أ- و-ب- الموريطانيتين، للنقص والتلف الواقع في الأولى، ولحداثة النسخة الثانية، فهو لم يعتمد على النسخ التي وقفت عليها، وبلغت: تسع نسخ، إضافة إلى الطبعة الحجرية.

2) جعله نسخة تونس أصلا، وإهماله لنسخة تطوان القريبة من عهد المؤلف، والمنقولة من أصله.

3) غياب التوثيق العلمي في كثير من الأحيان.

4) عدم الالتزام بالتخريج العلمي للأحاديث في بعض الأحيان.

ولا داعي للاسترسال معه، فلا أجلب منه إلا ما تعين جلبه للتنبيه على وهم أو تقصير، وما عداه أكله إلى مطالعة الناظر المعتني.

وأمام هذا النقص وجدت نفسي مدفوعا إلى الاستمرار في تحقيق هذا الشرح، وإخراجه محققا تحقيقا دقيقا.

أسباب اختيار الموضوع

هناك أسباب جمة حفزتني ودفعتني إلى خدمة هذا العلق النفيس وتحقيقه تحقيقا علميا أكاديميا منها:

أولا: إحياء التراث المغربي والكشف عنه في بطون الخزانات المغربية المترامية الأطراف، والتنقيب عنه في خبايا المصادر والفهارس، والبحث عنه في ثنايا المجاميع، هو أمانة تقع على عاتق الباحثين، فبلدنا فيه كنوز من الفكر قد سطرت في كتب وأوراق كان حظ الأرضة منها حظ الأسد، كنوز طالما غشيت في جمعها الأبصار، وطالما تآكلت في كتابتها الأصابع، فجدير بنا أن نخرجها إلى الوجود من رفوف المكتبات.

ثانيا: إن ما شدني إلى تحقيق هذا الكتاب دون غيره إحاطته بالقواعد الفقهية،ومدار المتأخرين عليه.

ثالثا: ميولي إلى الاعتناء بأعظم ثروة خلفها لنا سلفنا الصالح وهي الثروة الفقهية، لأنها تشكل منهاجا يهيمن على أفعال المكلفين، ويبين لهم الطريق الصحيح في العبادات والمعاملات وفي كل شؤون الحياة.

رابعا: عدم عناية الباحثين بالإمام المنجور وتجاوزه إلى الاهتمام بتلامذته، فحق علينا أن نقوم بدراسة لحياته مع تحقيق كتابه، لأنه عند ذكر الصالحين تتنزل الرحمات.

خامسا: الحاجة الملحة إلى تحقيق الكتاب تحقيقا علميا أكاديميا، وإخراجه إلى عالم الانتفاع.

هذه أهم الأسباب التي دعتني إلى الاهتمام بهذا الشرح الجليل وإخراجه محققا، سدا للثغرة، وتداركا للنقص، واستكمالا للمراد.

ولما سجلت هذا الموضوع في قسم الدكتوراه بكلية أصول الدين، وقطعت فيه أشواطا مهمة، فوجئت بأن أحد الباحثين بالمملكة العربية السعودية قد حقق هذا الكتاب، مما جعلني أتريث وأستشير ثلة من أهل العلم والمعرفة المتخصصين في هذا المجال، فأشاروا علي بمواصلة البحث في الموضوع معللين ذلك بأن البحث خارج الوطن، والسبق للوطن الذي هو مغرس شبابي ومعطني، وأن المنجور لا ينجره إلا المغاربة على حد قول أستاذي حمد بن حماد المشرف على البحث الآنف الذكر.

فشجعني ذلك على مواصلة العمل، والتنقيب على الكتاب المحقق حتى لا يكون عملي تكرارا لما قام به غيري، ومحاولة الاستفادة ممن سبقني، فيسر الله لي العثور عليه بواسطة الأخ الأستاذ: محمد خالد جزاه الله خيرا.

وبعد الاطلاع على البحث والنظر فيه وجدت أن المحقق أصاب في بعض المسائل، وغفل عن كثير.

وهذا يؤكد القول السابق بأن المنجور لا ينجره إلا المغاربة.

ولا بأس أن أذكر بعض القصور الذي وقع فيه المحقق :

1) اعتماده على خمس نسخ فقط، واستبعاده نسخة: -أ- و-ب- الموريطانيتين، للنقص والتلف الواقع في الأولى، ولحداثة النسخة الثانية، فهو لم يعتمد على النسخ التي وقفت عليها، وبلغت: تسع نسخ، إضافة إلى الطبعة الحجرية.

2) جعله نسخة تونس أصلا، وإهماله لنسخة تطوان القريبة من عهد المؤلف، والمنقولة من أصله.

3) غياب التوثيق العلمي في كثير من الأحيان.

4) عدم الالتزام بالتخريج العلمي للأحاديث في بعض الأحيان.

ولا داعي للاسترسال معه، فلا أجلب منه إلا ما تعين جلبه للتنبيه على وهم أو تقصير، وما عداه أكله إلى مطالعة الناظر المعتني.

وأمام هذا النقص وجدت نفسي مدفوعا إلى الاستمرار في تحقيق هذا الشرح، وإخراجه محققا تحقيقا دقيقا.

وضمنته مطلبين :

المطلب الأول : تعريف القاعدة في اللغة

والمطلب الثاني : تعريف القاعدة في الاصطلاح

وتناولت في المبحث الثاني : تمييز القاعدة الفقهية عن غيرها

وضمنته أربعة مطالب :

المطلب الأول : أنشأته للحديث عن الفرق بين القاعدة الفقهية والأصول الشرعية

أما المطلب الثاني : فتكلمت فيه عن الفرق بين القاعدة الفقهية والقاعدة الأصولية

وتحدثت في المطلب الثالث : عن الفرق بين القاعدة الفقهية والضوابط الفقهية

وجعلت المطلب الرابع : للفرق بين القواعد الفقهية والنظرية الفقهية العامة

وأما المبحث الثالث : فيتعلق بنشأة القواعد الفقهية

وتناولت في المبحث الرابع : أهمية القواعد في الدراسات الفقهية

وخصصت المبحث الخامس : لمكانة القواعد الفقهية في الفقه المالكي

وضمنته مطلبين :

الأول : في مميزات القواعد الفقهية في الفقه المالكي

والثاني : في مدونات المالكية في القواعد الفقهية

وأما الفصل الرابع : فخصصته للتعريف بشرح المنهج المنتخب

وجعلته في ستة مباحث :

تكلمت في الأول : عن اسمه

وفي الثاني : عن الغرض من تأليفه

وفي الثالث :عن محتوياته

وفي الرابع : عن مصادره

وفي الخامس : عن قيمته العلمية، وختمت ذلك بمنهجه في كتابه

وأما الفصل الخامس : تحدثت فيه عن النسخ المعتمدة في التحقيق ووصفها، ومنهجي في التحقيق

وقد اشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول : وصف النسخ المعتمدة في التحقيق

المبحث الثاني : منهجي في التحقيق

المبحث الثالث : الرموز المستعملة في التحقيق

المبحث الرابع : صور بعض المخطوطات

وأما القسم الثاني : فيتضمن النص المحقق.

وذيلت القسمين المذكورين :

بالمنهج المنتخب للإمام الزقاق

وبالفهارس العلمية المناسبة لتسهيل الانتفاع بهذا البحث، لأنها أصبحت ضرورة لازمة، وغدت أنواعها متعددة، فمنها :

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث والآثار

فهرس القواعد والضوابط الفقهية

فهرس القواعد الأصولية

فهرس الأشعار

فهرس الأعلام

فهرس الأماكن والبلدان

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

****

وختاما، أرى لزاما علي أن أوفي صاحب الحق حقه، وذا الفضل فضله، مصداقا لقوله -ﷺ-: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله[1]"؛ وإن من أحق الناس بهذا الشكر أستاذي المشرف فضيلة الدكتور: **إدريس خليفة**، الذي تفضل بقبول الإشراف على هذه الرسالة رغم كثرة مشاغله، وتعدد اهتماماته، فله مني كل التقدير والاعتراف. كما لا يفوتني أن أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد، وخاصة أساتذة كلية أصول الدين، وأصحاب المكتبات العامة والخاصة، فإليهم يرجع الفضل، بعد الله عز وجل، في ظهور هذه الرسالة بالمظهر الذي ظهرت به، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

هذه أهم الملامح التي نهجتها في هذا البحث، والذي أنفقت في جمعه جهدا غير مقل، وحرصت أن يكون محيطا بالموضوع غير مخل، وإن كنت مع ذلك اقتصرت واختصرت، لتيقني بقصور الهمم، وكلال العزائم، وإن لكل عالم هفوة، ولكل فارس كبوة هي من طبيعة النقص في هذه الدنيا، والسعيد من عدت غلطاته، فالدنيا لا يكمل فيها شيء، والكمال لله عز وجل، وأعتذر بما اعتذر به الإمام الزقاق في منظومته بقوله:

فمن أجاد مقولا سد الخلل ♣ والتمس المخرج لا أخطا بطل

إذ جاء : شر الشرعن خير البشر ♣ من لا يقيل عثرة لمن عثر

فقلما ينجو الذي قد صنفا ♣ من هفوة أو عثرة من ألفا

والله ربنا يقي من الخطل ♣ بجاه من عصمه من الزلل

وأسأل الله عز وجل أن ينفع بهذا العمل، ويجعله خالصا لوجهه الكريم، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء وإمام المرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

1- أخرجه أبو داود في كتاب الأدب.